الثورة الثلاثاء 12 ربيع الأول 1432هـ الموافق 15 فبراير 2011م (16897)

مساحة خضراء

فؤاد عبدالقادر

مجرد سطور ليس إلاّ..

أصاب بالدهشة عندما أشاهد مواطناً يقرأ في كتاب. يلتهم أوراقه واحدة تلو أخرى .. ويستوعب كل ما جاء فيه .. يغوص ما بين السطور، ويعي تماماً ما يرى إليه الكاتب أو الباحث..

ترتفع وتيرة الدهشة، عندما يشرح لك كل ما جاء في الكتاب بتفاصيله..

سبحان من أعطاه تلك الملكة .. وتصيبني الدهشة أيضاً عندما أجد آخرين يقرأون ويكتبون وتكتشف أنهم لا يفقهون شيئاً .. يكتبون وكأنهم آلة .. مجرد سطور وكلمات إنشائية ليس إلا..

وتجد آخرين يكتبون .. فتقرأ لهم، فتستفيد مما كتب .. يفرض احترامه عليك .. وبدون مقدمات تضرب له تعظيم سلام؟

العالم وإيقاعات سريعة.. العالم يسير بإيقاعات سريعة، كل شيء في الحياة يتغير، الإنسان، حتى الأرض والاحتباس الحراري .. يرتفع، وتتغير الأرض.

foad__123@yahoo.com

مدير عام مكتب الثقافة بمحافظة ريمة لـ«الثورة»:

محافظة ريمة غائبة عن المشهد الثقافي وغياب البنية التحتية أبرز العوائق

■ أكد مدير عام مكتب الثقافة بمحافظة ريمة آدم يحيى أحمد تكروري بأنه تم اتخاذ العديد من الخطط والبرامج لتفعيل وتنشيط المشهد الثقافي بمحافظة ريمة كبقية محافظات الجمهورية على الرغم من عدم وجود بنية تحتية أو إمكانيات مادية كافية للمكتب حالياً.

وأشار في حوار أجريناه معه إلى أن انعدام المنتديات والأندية الثقافية في المحافظة قد أدى إلى غياب الفعاليات والأنشطة الثقافية، مشيراً إلى ضرورة الاهتمام وتفعيل المشهد الثقافي في المحافظة لإبراز مكنونها الثقافي والتراثي.

كما تطرق إلى الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام النهوض بالمشهد الثقافي وغيرها من القضايا التي سنتابعها في حصيلة هذا الحوار:

حوار/ يحيى كرد

● في البداية كيف تنظرون إلى واقع المشهد الثقافي والأدبي والفني بمحافظة ريمة؟

– المشهد الثقافي والأدبي والفني بشكل عام في محافظة ريمة يدعو إلى الحزن و الألم نتيجة عدم وجود بنية تحتية من منشآت ثقافية في عموم مناطق المحافظة من حيث الشكل، ومن حيث الموضوع لا وجود لأي تكوين مجتمعي ثقافي أو أدبي أو فني مثل منتديات أو اتحادات أو جمعيات، ناهيك عن غياب تام للدور الرسمي لمكتب الثقافة في المحافظة اللهم تنظيم فعاليات ارتجالية موسمية بمناسبة الأعياد الوطنية بدعم من السلطة المحلية منذ عام ٢٠٠٤م وحتى نهاية العام المنصرم ٢٠١٠م.

(غائب تماماً)

● هل هناك أسباب معينة أدت لغياب المشهد الثقافي في محافظة ريمة؟

– لا أخفيك سراً أن المفهوم العام لدى الكثير من مدراء عموم المكاتب التنفيذية ومنها مكتب الثقافة بأن المهام مغنم لا مغرم في ظل غياب الدور الرقابي من السلطة المحلية والوزارة فلم يحقق مكتب الثقافة أي إنجازات على مستوى المنشآت مثل مركز ثقافي أو مسرح أو مكتبات ولم يصدر أي إصدار مقروء عن المكتب ولم تؤسس فرق فنية تستطيع أن تقول بأن مكتب الثقافة في ريمة كان في شنطة محمولة طوال الستة الأعوام الماضية من عام ٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠١٠م، وهنا لا نحمل مبدعي ريمة اللوم رغم وجودهم خارج المحافظة ومعظمهم في محافظة صنعاء والأمانة وكان يجب دعمهم من خلال نشر وطباعة نتاجهم وتأطيرهم في تكوينات مجتمعية ثقافية وقبل أيام قليلة دشن منتدى ريمة في الأمانة عدة فعاليات.

(ليس لريمة منه إلا الاسم)

. كيف تقيمون دور هذا المنتدى ؟

– هذا المنتدى ليس لريمة منه إلا الاسم فقط فلم يكن ثقافياً أو أدبياً أو فنياً فهو منح تصريح من مكتب وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على حد قول مدير مكتب الوزارة بالمحافظة والمنتدى ذات صيغة سياسية أكثر منه ثقافية وليس له أي مقر في المحافظة حيث أسسه عدد من المشايخ وعسكريين من محافظة ريمة يقيمون في أمانة العاصمة من باب المكايدة السياسية كخصوم سياسيين لقيادة محافظة ريمة .

(الحاجة إلى الاهتمام)

● ما دور المثقفين من أبناء ريمة في تدني مستوى الوعي الثقافي المتمثل في غياب المشهد الثقافي؟

– من باب الإنصاف هناك مثقفون وأدباء وفنانون من أبناء محافظة ريمة ومقيمين في الأمانة وصنعاء وتعز والحديدة وليس لهم ذنب في ذلك والتذكير ان الشاعر/ احمد المعرس قد فاز بجائزة رئيس الجمهورية باسم المحافظة والكثير من المبدعين مثل الأستاذ ياسين البكالي والأستاذ ثابت الأحمدي والأستاذ محمد الأبارة وشقيقة الأستاذ مفضل الأبارة الشاعر البرلماني وغيرهم كثر من المبدعين ولكنهم يظلون بحاجة إلى رعاية واهتمام محلي ورسمي إذا ما أردنا تفعيل المشهد الثقافي في المحافظة وهناك أدعياء ثقافة منهم من يتطفل ويحترف الترويج لنفسه وللإساءة للغير باسم مثقفي ريمة مستغلين كنيتهم أو صفتهم وهم لا يمثلون هذه الشرعية من أبناء محافظة ريمة.

(أنشطة وفعاليات)

● ماهي أبرز الأنشطة والفعاليات الثقافية والفنية التي تودون تنفيذها خلال هذا العام بصفتك مديرا عاما لمكتب الثقافة بمحافظة ريمة ؟

– لم يمض على تكليفي بأعمال مدير عام مكتب الثقافة بمحافظة ريمة إلا أقل من شهرين أي من مطلع العام الحالي ٢٠١١م ولم استلم إلا ختم المكتب فقط ولا يوجد أي ارشيف للمكتب ورغم عدم وجود مقر مناسب للمكتب أو أثاث لازم وعدم وجود موظفين فعليين في المكتب إلا أننا عملنا على إعادة هيكلة المكتب وفقا للقانون واللائحة الخاصة بالوزارة وبعد البحث وجدنا مقرا وبدأنا ترتيب العمل وإعداد برنامج نصف سنوي وخطة عمل فعلية ومستقبلية سنقدمها للوزارة والسلطة المحلية في المحافظة خلال أيام ، وقد تضمنت برنامجنا الثقافي في العديد من الفعاليات والأنشطة والثقافية والأدبية والفنية بالتنسيق مع فرع منظمة اليمن أولاً ومكتب التربية والتعليم والسياحة والشباب ومن أبرز هذه الأنشطة إصدار مجلة ثقافية دورية (الرباط) في مارس القادم وإطلاق مشروع الشاعر الملك في مسابقة ثقافية بالتنسيق مع مكتب التربية والتعليم وكذا مشروع كل شهر كتاب يهدف إلى دعم وتشجيع المبدعين من أبناء المحافظة ذكوراً وإناثاً من خلال نشر وطباعة نتاجهم الأدبي ونأمل أن نلقى الدعم من السلطة المحلية حتى نحقق شيئاً من ذلك .

■ آدم يحيى أحمد تكروري

(الاهتمام بالمبدعين)

● ماذا عن اهتمام مكتب الثقافة في محافظة ريمة بالمبدعين؟

– تم وضع خطة عمل شهرية وكانت البداية من خلال التواصل مع مدراء عموم المديريات عبر محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي لتنفيذ عملية مسح ميداني على مستوى المديريات والعزل للمبدعين والفنانين والأدباء وكذا للمحلات التي تزاول الاتجار بالمصنفات وموافاة المكتب بها لتكوين بيانات ومعلومات عن المبدعين، كما تم التواصل مع مكتب التربية والمراكز التعليمية لموافاة المكتب بالمواهب من الطلاب والطالبات إلى جانب التواصل مع مكتب الشئون الاجتماعية والعمل لتسهيل إجراءات تسجيل أي مكون أدبي أو ثقافي مجتمعي وتقديم التسهيلات من المكتب لمزاولة أنشطتهم الثقافية ،بالإضافة الى ما ذكرته سابقا حول إطلاق مسابقة الشاعر الملك ومشروع كل شهر كتاب ناهيك أن مجلة الرباط التي سوف تقدم كل مبدع من أبناء المحافظة كونها منبرا ثقافيا نعمل على إصدارها.

(لازالت محافظة ناشئة)

● لماذا محافظة ريمة غائبة تماماً عن المشهد الثقافي منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٤م؟

– محافظة ريمة لازالت ناشئة وكان يجب على وزارة الثقافة أن تعطيها الأولوية في الدعم وتوفير المتطلبات الضرورية لمكتب الثقافة من اعتمادات مالية وبناء المنشآت كبنية تحتية وأدوات وإمكانيات تجعل من المشهد الثقافي في ريمة يلحق بالمشهد الثقافي في باقي محافظات الجمهورية ولكنها لم تفعل، كما أن السلطة المحلية أغفلت هذا الجانب عند تأسيس المحافظة وانشغلت بالمشاريع التنموية الكبيرة كالطرقات وغيرها ولم تلق التنمية الثقافية أي اهتمام إلا بعد مجيء المحافظ الحالي الأخ العميد علي سالم الخضمي الذي أنتخب في عام ٢٠٠٨م وحرص أن يولي هذا الجانب بعض الاهتمام الملموس، كما تم التواصل مع قيادة وزارة الثقافة التي أبدت استعدادها لتوفير الممكن من الإمكانيات للمكتب ضمن موازنتها ولديها اعتمادات المركز الثقافي وهو مرهون بتوفير الأرضية المناسبة لمباشرة البناء وسيتم الرفع للأخ المحافظ بذلك وهذه الجهود التي يتم بذلها حاليا في سبيل تفعيل المشهد الثقافي في المحافظة .

(غياب البنية التحتية)

● هذا يعني بأن محافظة ريمة لا يوجد بها أي بنية تحتية ثقافية؟

– كما ذكرت سابقاً نعم لا توجد بنية تحتية لمكتب الثقافة أو المحافظة نفسها كون المحافظة لازالت ناشئة ونهيب بقيادة وزارة الثقافة أن تعطي محافظة ريمة الأولوية في إنشاء البنية التحتية من خلال إنشاء المباني وتوفير الأدوات وزيادة نفقات مكتب الثقافة لخصوصية المحافظة ووضعها الناشئ بصورة استثنائية .

(إمكانيات غير كافية)

● هل هذا يعني بأن مكتب الثقافة حاليا لا يوجد لديه أية إمكانيات؟

– نعم لا توجد أي إمكانيات كافية لدى مكتب الثقافة بريمة فالإمكانيات المالية المعتمدة للنفقات لا تغطي الاحتياجات الضرورية وهي لا تزيد عن ثلاثمائة ألف ريال في السنة موزعة على الانتقال وخدمات وقرطاسية وغيرها ولا يوجد أي أجهزة لدى المكتب مثل حاسوب أو فاكس وغيرها من ضروريات المكاتب والأثاث الذي يؤهل المكتب القيام بنشاطه ومهامه ودوره المناط به .

(متفهمون احتياجات المكتب)

● كيف تقيم دعم قيادة محافظة ريمة لمكتب الثقافة ؟

– الحق يقال أن قيادة المحافظة ممثلة في الأخ العميد/ علي سالم الخضمي رئيس المجلس المحلي وكذا الأخ/ الأمين العام للمجلس المحلي متفهمين لاحتياجات مكتب الثقافة والإمكانيات الضرورية وأبدوا استعدادهم للتعاون بما يخدم المصلحة العامة في المجال الثقافي بالمحافظة .

. ماهي أبرز احتياجات مكتب الثقافة ؟

هناك العديد من الاحتياجات والضروريات التي المكتب في أمس الحاجة إليها وهي إنشاء المركز الثقافي مع ملحقاته من مسرح ومكتبة وقاعة ووسيلة مواصلات لوعورة المنطقة المترامية الأطراف ووحدة الصوت متكاملة ووحدة التصوير وأثاث مكتبي وأجهزة حاسوب ومكتبية ومحمولة وزيادة الميزانية التشغيلية للمكتب لتنفيذ فعاليات وطباعة ونشر المجلة ونتاج للمبدعين ومولد كهربائي وأدوات كهربائية ضمن أثاث المكتب .

(تدني الوعي الثقافي)

● ماهي أبرز المعوقات التي تواجه مكتب الثقافة بمحافظة ريمة؟

– عدم وجود ديوان للمحافظة متكامل ومركز المحافظة الحالي في مقدمة العوائق لعدم إنشاء بنية تحتية تتناسب مع طبيعة المنطقة الجغرافية الجبلية ، الذي من وجهة نظري اود ما قاله نائب رئيس الجمهورية في آخر زيارة له للمحافظة بأنه يجب نقل مركز المحافظة إلى مدينة الرباط بدلا من الجبين و تدني الوعي الثقافي من أبرز التحديات الأمر الذي يتطلب التعاون مع كافة الجهات المختصة مثل الإعلام والتربية والتعليم لرفع مستوى نسبة الوعي الثقافي وأتمنى أن تتوفر للمحافظة في الوقت القريب إذاعة محلية كما نأمل أن يتم إنشاء مراكز للتنمية الثقافية في مراكز المديريات بالمحافظة .

(تشجيع المبدعين)

● من وجهة نظرك هل هناك عوامل أخرى مساعدة لتفعيل المشهد الثقافي في محافظة ريمة ؟

– طبعاً هناك العديد من العوامل المساعدة على تفعيل المشهد الثقافي منها تشجيع المبدعين في مجالات الأدب والفنون من خلال فتح فرع لاتحاد الأدباء والكتاب في المحافظة واستكمال باقي التكوينات الثقافية في عموم مديريات المحافظة .

■ تمتلك المحافظة عدداً من المثقفين والمبدعين .. لكنهم يقيمون خارج المحافظة

الدكتور سلمان رشيد سلمان وكتابه «البعد الاستراتيجي للمعرفة»:

قراءة في محطات وملامح التطور المعرفي لدى البشرية

● نحن نعيش بداية عصر جديد هو عصر المعرفة، والذي أصبحت فيه المعرفة، ممثلة بالعلم والتكنولوجيا، بمنجزاتهما الكبرى في مجالات عدة كالاتصالات والمواصلات والعلوم البيولوجية والطبية، أداة التقدم والقوة في المجتمعات الحديثة، لقد أصبح الاتصال يجري في الزمن الحقيقي أو اللحظي، وأصبحنا نرى الأحداث التي تقع بعيداً عنا بآلاف الأميال في الوقت نفسه الذي تجري فيه، أصبح بإمكان الإنسان أن يتخطى الحدود والمسافات الطويلة ضمن الزمن اللحظي، وتمكنا باستخدام الأدوات المعرفية مثل الانترنت والتليفون أن نتناقش وأن نتكلم لغة واحدة مع أفراد يختلفون عنا في الثقافة واللون والدين.

عرض/ خليل المعلمي

وطالما أن لهذا العصر المعرفي من ايجابيات فإن له سلبيات فعلى شعوب ودول الثالث أن تفهم الثورة المعرفية واتجاهاتها والاستفادة منها وتتلافى سلبياتها ولن يحدث هذا دون فهم موضوعي وعلمي لهذه الثورة.

ويأتي كتاب «البعد الاستراتيجي للمعرفة» والصادر عن مركز الخليج للأبحاث لمؤلفه الدكتور سلمان رشيد سلمان محاولة لقراءة محطات التطور المعرفي لدى البشرية وتتبع أهم ملامحه، مبرراً الطفرة الحالية الهائلة التي شهدتها المعرفة ومتغيراتها المثيرة.

ويسعى الكتاب إلى إبراز الدور المتميز الذي أصبحت المعرفة تضطلع به على مستوى تحديد موازين القوة عبر العالم والتغيرات الملاحظة على هذا النطاق ويتمثل أبرز هذه التغيرات بعد الحرب العالمية الثانية في صعود نجم الولايات المتحدة الأمريكية على حساب القوى الاستعمارية التقليدية.

وبطريقة استشرافية يستعرض المؤلف من خلال فصول الكتاب الأربعة، على نحو متعمق آفاق هذا التطور المعرفي وأثره على تحديد المسارات المختلفة لصدامات المستقبل ودور ذلك في تحديد معالم ما يعرف بالحرب الالكترونية القادمة.. فماهو شكل المستقبل؟ وما هي المتغيرات التي ستحدثها الثورة المعرفية في العالم؟

تطور البعد المعرفي

استعرض المؤلف في الفصل الأول من الكتاب أهمية المعلومات منذ فجر التاريخ حتى الوقت الحالي ومروره بمراحل عدة مثل مرحلة الصيد ومرحلة الزراعة وإقامة الحضارات القديمة حتى وصل إلى الثورة الصناعية التي مثلت مرحلة مهمة في تاريخ الإنسانية.

ويتابع المؤلف ومنذ عام ١٩٥٦ بدأت الولايات المتحدة تشهد مرحلة بزوغ المجتمع ما بعد الصناعي الذي تميز بنمو قطاع الخدمات وضمور القطاع الزراعي والصناعي التقليديين، ونشوء صناعات تقوم على كثافة المعرفة، وذلك بعد أن تميّز العصر الصناعي بنشوء تكنولوجيات وصناعات كثيفة العمالة وكثيفة رأس المال.

ويضيف: كما تميزت هذه المرحلة أيضاً بتسارع تراكم المعلومات وزيادة استخدامها وتحولها إلى سلعة تدر الأموال الطائلة على الدولة التي تحتكر هذه المعلومات وبعد عملية تسارع الاتصالات، وأصبح الامتداد المعرفي يتخطى الحدود الجغرافية ويشمل العالم بأسره وامتدت دائرة النفوذ لتشمل مناطق متعددة وأصبح عامل المعرفة بكل أبعادها التقنية والعلمية والثقافية العامل الثالث للقوة، وعاملاً مهيمناً وقائداً للقطاعات الأخرى، وأصبحت المعرفة بحد ذاتها قوة.

وبالنظر إلى بداية الثورة الصناعية والتي تجسدت في إنتاج الماكينة البخارية كما يقول المؤلف، لوجدنا أن هذه المجتمعات قد طورت مؤسسات للمعرفة العلمية والتقنية، وكانت الجامعات والمعاهد خزانات لهذه المعرفة من هنا أخذت بريطانيا، التي بدأت فيها الثورة الصناعية توسع عامل القوة عبر القوة العسكرية والثروة والطاقة والمعرفة التي تنامت في بريطانيا بشكل كبير.

كما استعرض المؤلف المراحل التي مرت بها المعرفة خلال الثورة الصناعية حتى وصلت إلى الوقت الحالي في القرن الحادي و العشرين.. مشيراً إلى العوامل الثلاثة للقوة والمتمثلة بالثروة والمعرفة والقوة العسكرية.

وقال: إن امتلاك أي دولة لهذه العوامل الثلاثة للقوة وحسن استخدامها وإنتاجها يعطيان تلك الدولة القدرة على عولمة القوة من خلال عولمة السياسة والاقتصاد ولو نظرنا إلى الدول الكبرى في العالم لرأينا أن الدولة الوحيدة التي تملك التفوق في عناصر القوة الثلاثة هي الولايات المتحدة الأمريكية أما اليابان فعلى الرغم من امتلاكها لاثنين من عوامل القوة ولو (إلى حد ناقص) ألا وهما الثروة والمعرفة فإنها تفتقر إلى عامل القوة العسكرية مما يجعلها غير قادرة على التأثير في المسرح الدولي القائم.

البعد الاستراتيجي للمعرفة

ويستعرض المؤلف في هذا الفصل دور المعرفة في هيمنة بعض الشعوب على شعوب أخرى منذ الحضارات القديمة التي توفرت لها عوامل القوة العسكرية والاقتصادية والثروة إضافة إلى المعرفة حتى العصر الحالي.

وأوضح خلال هذا الفصل الاستراتيجيات التي اتخذتها بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى إقامة نظام عالمي جديد يرتكز بالأساس على نمو قطاع المعرفة الذي يستند إلى التقدم التكنولوجي في صناعات كثيفة المعرفة وإقامة مؤسسات العولمة وهي الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ونوه إلى أن الوصف الذي يطلق هذه الأيام على هذا العصر بعصر المعلومات هو من الأخطاء الشائعة وذلك لأن المعلومات تشكل جزءاً وليس كلاً من الثورة المعرفية التي تقوم بالأساس على ثلاثة عناصر وهي العلم والتقدم العلمي في مجالات متعددة مثل العلوم الالكترونية والاتصالات والذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات وعلم الحياة الجزئية والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحياتية وعلوم المواد.

والعنصر الثاني هو التكنولوجيا التي تداخلت مع العلوم المختلفة وبهذا استغلت العلوم الالكترونية في صناعات الحاسبات والأقمار الاصطناعية وغير ذلك.

أما العنصر الثالث فهي الثقافة فالتداخل الكبير مابين العلم والتكنولوجيا والمجتمع والاقتصاد بدأ ينتج لنا ثقافة جديدة.

وعن صناعة المعرفة يقول: أن المعرفة لم تعد مقالات تنشر في الصحف بل أصبحت صناعة تعتمد على برمجيات وكمبيوترات وبدأت التكنولوجيا تدار من قبل برمجيات الأنظمة الخبيرة وبرمجيات الذكاء الاصطناعي وبدأت اختصاصات جديدة تظهر إلى الوجود منها مهندسو المعرفة وخبراء المعرفة وصناع المعرفة وأمكن من خلال صناعة المعرفة التوصل إلى العديد من الاكتشافات المعرفية الجديدة.

ولا يبالغ المؤلف عندما يقول أن الصراع بين الدول المتقدمة إنما هو صراع من أجل الهيمنة المعرفية لتستخدم هذه المعرفة في تحقيق تفوق واضح للطرف الذي يملكها ويتفوق فيها.

وإذا كان الإعلام يشكو من سيطرة شركات محدودة فإننا بلا شك نتجه كما يقول المؤلف نحو عصر تلعب فيه وسائل الإعلام المختلفة دوراً كبيراً في حياتنا إذ أن تسارع الحياة لا يدع للكثير من المتعلمين الوقت الكافي إن لم نقل غياب الاهتمام بقراءة الكتب والدوريات التي تناقش قضايا الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشيء من التعمق.

مشيراً إلى دور الشركات الغربية العابرة للقارات وبالتعاون مع المؤسسات العسكرية في صناعة الرأي العام العالمي والهيمنة من خلال الثقافة وتعزيز نفوذ اقتصاد الملكية الخاصة، فتظهر العلاقة الواضحة بين السيطرة الاجتماعية والسيطرة المعرفية.

كما أشار خلال هذا الفصل أيضاً إلى البعد الاستراتيجي للمعلومات وطبيعة قوتها خاصة بعد أن سمحت الثورة الاتصالية والمعلوماتية بتوفير المعلومات في شتى المجالات العامة والتجارية والاستراتيجية وكيفية استخدام قوة هذه المعلومات مستشهداً بالعديد من الأحداث العالمية المختلفة.

ويقول: لكي نؤكد التغيير الذي أحدثته الثورة المعرفية فإن أحد مكوناتها وهو الثقافة بدأ يلعب دوراً كبيراً في تشكيل العالم الذي من حولنا حيث تحولت الثقافة إلى سلعة وإن سوق المتاجرين بالثقافة تتعامل بمليارات الدولارات وهي الآن أقوى سلطة اجتماعية وسياسية في العالم.

أما البعد العولمي للمعرفة فيقول المؤلف أن ثورة المعلومات قد غيرت العالم وأن هنالك إعادة في فهم تأثير الثورة المعلوماتية سواء على صعيد الدولة القومية أو على صعيد الاقتصاد، أي أن العالم يمر في عصر جديد تتوحد فيه التكنولوجيا مع الالكترونيك ليصبحا العامل الرئيسي في تحديد التغيرات الاجتماعية وتغير القيم وخلق المجتمع العولمي.

ويضيف المؤلف: لقد كان خروج النظام الغربي من العصر الصناعي إلى العصر المعرفي يعتمد وإلى حد كبير على نمو التقنيات الحديثة والتي تعتمد بالأساس على المعرفة وسرعة الاتصالات وانتشار المعرفة قد مكّن أجزاءً كبيرة من العالم من معرفة ما الذي يجري في أنحاء أخرى من المعمورة.

هوة ثقافية

تواجهنا اليوم هوة ثقافية مابين الأمم والشركات التي تنتج المعرفة وبين الأمم التي تستهلك المعرفة وهذه الهوة يقول المؤلف أنها تتزايد مع الوقت بين من سيكون جزءاً من الثقافة الجديدة العالمية وبين من ينعزل عنها وهذه الثنائية ستقود إلى نفي اجتماعي، إن المجتمع الذي سيعتمد نظامه التعليمي على الكمبيوتر منذ المراحل الابتدائية سيولد ثقافة الرمز لدى الجيل الجديد وسيشعر جميع الذين هم خارج هذا النظام التعليمي الجديد بمعزلة اجتماعية لأنهم سيكونون خارج هذا المجتمع الجديد القائم على التكنولوجيا الجديدة تكنولوجيا الرمز والاتصال.

ويضيف: نحن ندخل الآن عصر التكنولوجيا الرقمية والرقم والرمز سيكوّنان الأساس لبناء الثقافة الجديدة وستهدّد هذه التكنولوجيا اللغة لأن الإنسان لن يلجأ إلى اللغة المعقدة، لن يلجأ إلى كلمات وسطور للتعبير عن حاجة يمكن أن يعبر عنها برمز أو بعدد، وأن تحويل المعرفة إلى أرقام ورموز سيمكن الإنسان من سرعة الاتصال وسرعة التعامل مع المعلومات.

والطريق السريع للمعلومات تعتبر اليوم اللبنة الأساسية لخلق الصورة والصوت ولنقل المعلومات والتي ستكون أحد أهم مكونات الثقافة الجديدة.

الأمن القومي في عصر المعرفة

لقد كان الأمن القومي يعني دوماً الحفاظ على الحدود القومية من العدو الخارجي والحفاظ على المصالح القومية، غير أن حروب المستقبل لن تركز على الحدود، إذ أن الهجوم بواسطة الكمبيوتر على شبكات الاتصالات يعتبر حرباً تؤدي إلى تعريض الأمن القومي للخطر كما لو أنّ العدو شن حرباً عسكرية، حيث أن القطاع الخاص والفردي أصبح متشابكين مع القطاع العسكري، لذلك فإن الدفاع الفعال يعني الردع الفعال.

وبهذا فقد خصص المؤلف الفصل الثالث للحديث عن الأمن القومي في عصر المعرفة.. حيث تساءل عن الأسباب التي تدفع الآخرين لخوض حرب معلوماتية؟؟

وعن الاقتصاد المعرفي يقول المؤلف: فبعد التحولات التي شهدها الاقتصاد في العالم المتقدم، نما قطاع الخدمات حتى فاق عدد العاملين فيه بقية القطاعات الاقتصادية لذلك فإن معظم الوظائف في العالم المتقدم في الوقت الحاضر تعتمد على قطاع المعرفة ومن هنا فإن نمو القطاع الخدمي في هذه الدول كان على حساب القطاع الصناعي والزراعي.. وناقش المؤلف أيضا تأثيرات الثورة المعلوماتية في أقوى دولة وهي أمريكا والتي تقود العولمة الاقتصادية وتقود العالم في مجالات الاتصالات والمعلوماتية، فالاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات تمثل في أمريكا ٤٥٪ من الاستثمارات في المجالات الأخرى من التكنولوجيا.

ويشير المؤلف إلى أن القرار في مجال الثورة المعلوماتية يتميز بأن معظم تأثيرات الثورة المعلوماتية تحتاج إلى زمن لإدراك تأثيرها، وأن تأثير الثورة المعلوماتية سيتحدد من خلال مجموعة من التوترات الدينامية، كما سيكون للحكومات والدول الكبرى والشركات عابرة القوميات دوراً كبيراً في التأثير في الثورة المعلوماتية.

كما أشار المؤلف إلى ظهور الحروب الجديدة في عصر العولمة وذلك باستخدام شبكة التمويل وشبكة الشركات والمؤسسات والشبكة العامة وشبكة التعاونيات وشبكة الاشتراكات والشبكات الحكومية والدفاعي وكل هذه الشبكات تستخدم لنقل وتبادل المعلومات والتحويلات المالية.

ويعتبر العديد من المفكرين والاستراتيجيين الأمريكان أن مهاجمة المستوى الأعلى للمعلومات من قبل أفراد أو مؤسسات أو دول يعتبر مساساً بالأمن القومي الأمريكي، ونعني هنا المعلومات الاقتصادية والعسكرية، فالهجوم على مراكز المعلومات التجارية يمكن أن يكلف الكثير.

واستعرض المؤلف الأسلحة الهجومية التي يمكن أن تستخدم في الحرب المعلوماتية مثل بنادق الذبذبات الراديوية ذات الطاقة العالية والتي تطلق على هدف مستهدف، والقنابل المحمولة التذبذبية الالكترومغناطيسية وأجهزة المداخلات حيث تتأثر أجهزة الحسابات والاتصالات بالتداخل الذي يقوم به الهاكرز، والتخريب عن أجهزة استلام الإشعاع والفيروسات..

ملامح المستقبل

يقول المؤلف في الفصل الأخير: بالنسبة لما جرى وما يجري الآن فإن عولمة الإعلام أصبحت حقيقة واضحة، وأصبحت المعلومات والصور المتحركة تبث على الإنترنت كما أصبحت الحرب السبرانية حقيقة ماثلة.

كما أشار إلى التطورات المعرفية وتنامي قدرات وقوة المجتمعات المعرفية وتأثير كل ذلك في المستقبل، وتناول المؤلف تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة مستقبل الدول والعالم باعتبار أنها تقود المجتمع المعرفي مما دفعها خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي إلى أن تلعب الدور المحوري في إعادة تشكيل العالم وفق تصوراتها فيما بعد الحادي عشر من سبتمبر.

وعن استشراف المستقبل يتساءل المؤلف هل يعتبر ترفاً تقوم به المؤسسات الكبيرة والدول الغنية أم هو ضرورة لابد منها، وشمعة تنير لنا درب الظلمات الذي يراد لنا أن نسير فيه.. ومن خلال العديد من الدراسات التي أجريت لدراسة المستقبل في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي فقد اعتمدت هذه الدراسات سيناريوهات عدة منها المتفائل والمعتدل والمتشائم ومنها ما تحقق ومنها مالم يتحقق.

فهل يمكن استشراف المستقبل بالاعتماد على نماذج رياضية فحسب؟ أم أن التغيرات السياسية والاقتصادية يمكن أن تجعل عملية استشراف المستقبل عملية عقيمة؟ ولابد أن نعرف أن استشراف المستقبل هو عملية تدخل فيها عناصر اجتماعية وسياسية واقتصادية شديدة التعقيد بلا شك فإن هذه العوامل تلعب دوراً كبيراً في انحراف النموذج الرياضي عن تقديم استشراف واقعي للمستقبل ومن هنا لابد أن نأخذ بنظر الاعتبار التأثيرات السياسية والاقتصادية والمحلية والإقليمية والعالمية.

واختتم المؤلف الكتاب بالحديث عن مستقبل النظام العالمي الجديد في ظل تطور المعرفة والتكنولوجيا خاصة بعد في ظل التطورات السياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم.